

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-266646

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-266646

المقامة

المستأنفة

من/المكلف، سجل تجاري رقم (...)

لمالكها/ ...، هوية وطنية رقم (...)

المستأنف ضدها

ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق 19/10/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

الأستاذ/ ...
رئيساً

الأستاذ/ ...
عضوأ

الدكتور/ ...
عضوأ

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ ...، هوية وطنية رقم (...), ترخيص محاماة رقم (...), وذلك بموجب الوكالة رقم (...). الصادرة في تاريخ 06/01/2025م، على القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-247379) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المستأنفة قد تقدمت بطلب التماس إعادة النظر على قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (CFR-2023-102805) القاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التالية لذلك على النحو الوارد في أسباب ومنطوق القرار الذي يحال إليها منعاً للتكرار، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية قرارها - محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأني:

- 1- قبول طلب التماس إعادة النظر شكلاً.
- 2- رد طلب التماس إعادة النظر موضوعاً، وإنفاذ القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية بالرقم (CFR-2023-102805).

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من وكيل المؤسسة المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم تحقق اللجنة من وصول التبليغ للمستأنفة على النحو النظامي المقرر ذلك إن الدعوى قد نشأت بعد شطب السجل التجاري للمؤسسة وانتهاء علاقتها مالكها بها نظاماً، كما يدفع وكيل المؤسسة بإغفال اللجنة للدفع الجوهري المتمثل في انتفاء الفعل الموجب للمخالفة الجمركية المقررة بالنظر إلى أن أوراق الدعوى قد خلت مما يثبت وصول الإرسالية محل الدعوى وتسليمها إلى المؤسسة، واختتمت بطلب نقض القرار الابتدائي وإعادة النظر فيه، وإيقاف تنفيذ القرار الصادر ضد موكله لحين اتخاذ الإجراءات النظامية ضد المتسبب.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-266646

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-266646

وباطل الع론ة الجمركية الاستئنافية على المذكورة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن الثابت من الأوراق والمستندات قيام المستأنفة باستيراد بضاعة بموجب بيان جمركي يحمل اسمها وتعهد بعدم التصرف موقع منها ومصدق من الغرفة التجارية، وعليه فإن المسئولية تقع على المستورد، وأن ما يدفع به غير صحيح بالنظر إلى اعتباره محاولة للتنصل من المسئولية، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطل الع론ة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكورة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنه لم يخرج عما سبق تقديمها في لائحة الاستئناف، واختتم التعقيب بطلب نقض القرار الابتدائي، وإدخال المخلص الجمركي طرفاً في النزاع.

وفي يوم الأحد بتاريخ 27/04/1447هـ، الموافق 19/10/2025م، وفي تمام الساعة (02:34) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلساتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجمارك الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدّم من ... على القرار رقم (247379) وتاريخ 26/06/2025م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجمارك الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم التبليغ بالقرار الابتدائي بتاريخ 07/07/2025م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ 23/07/2025م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة ذلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليها من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تقدم به وكيل المؤسسة المستأنفة من دفع لا تغير من النتيجة التي انتهى إليها القرار في شأن إدانة المستورد بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التالية على النحو الوارد ضمن أسباب ومنطوق القرار، بالنظر إلى أن عدم مطابقة العينة من حيث مواصفة المقتنيات تعد من جنس المخالفات الفنية والجوبهريّة التي يترتب عليها إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي، عليه ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-266646

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-266646

كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، غير أن اللجنة الاستئنافية لاحظت بأن اللجنة الابتدائية قد قضت في الفقرة (2) من منطوق قرارها بإلزام المستورد بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المخالف، مما يتربّب عليه تعديل الفقرة (2) لتنتهي إلى إلزام المستورد بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية، عليه وحيث كان الأمر كما ذكر، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، المقدم من/ ...، سجل تجاري رقم (...)/ لمالكها/ ...، هوية وطنية رقم (...) ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-247379) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: رفضه موضوعاً، وتأييد القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (CFR-2025-247379) مع التعديل على الفقرة (2) من القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (CFR-2023-102805) لتصبح: إلزامها بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية مبلغًا قدره (18,602.8) ثمانية عشر ألفاً وستمائة وريالان وثمانون هلة.

ويُعد هذا القرار نهائياً، وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

الدكتور/ ...

عضو

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.